



حلف مكة للدفاع المشترك بين الالتزام السياسي ومصادقية الدفاع الجماعي

بقلم

نور نبیه جمیل

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية إلا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

ملخص التقدير الاستراتيجي

لا تكمن الأهمية الاستراتيجية لاتفاق مكة للدفاع المشترك في إعلان الدول المشاركة أن الاعتداء المسلح على إحداها يُعد اعتداءً عليها جميعاً فحسب بل في ما قد يترتب على هذا الإعلان من تغيير في حسابات الردع وأنماط التعاون العسكري وتوزيع مسؤوليات الأمن في المنطقة. فالاتفاق الذي أُعلن توقيعه في مكة في 7 أغسطس 2026 بين السعودية وتركيا وباكستان يطرح سؤالاً يتجاوز دوافع التقارب بين الدول الثلاث إلى طبيعة الترتيبات التي يمكن أن تنشأ عنه، ومدى قدرتها على تحويل الموارد الوطنية المتفاوتة إلى قدرة دفاعية مشتركة في الوقت الذي أكد فيه البيان الرسمي السعودي أن الاتفاق يستهدف تعزيز الردع الجماعي وتطوير أوجه التعاون الدفاعي بين الدول الموقعة ونحن بدورنا نحلل طبيعة هذا التحالف إلى ما هو أبعد من التصريح بشأنه.

اذ تنبع أهمية الاتفاق من اجتماع ثلاثة عناصر لا تتطابق بالضرورة: حاجة السعودية إلى توسيع خياراتها الدفاعية في بيئة إقليمية متقلبة وسعي تركيا إلى تعزيز حضورها الأمني والصناعي في الخليج، وامتلاك باكستان خبرة عسكرية وعلاقات أمنية ممتدة مع السعودية غير أن اجتماع هذه العناصر لا يعني تلقائياً نشوء مصالح أمنية متطابقة، كما أن التوافق على مبدأ الدفاع المشترك لا يحسم مسبقاً طبيعة الرد على كل أزمة أو حدود المخاطر التي تقبل الدول تحملها.

وتزداد أهمية هذا التمييز في ضوء التطورات اللاحقة لتوقيع الاتفاق ففي 31 اب 2026 عُقد الاجتماع الأول للجنة السياسية والدفاعية الاستراتيجية في إسطنبول ثم أُعلن بيان الاجتماع الطارئ في الرياض يوم 5 تشرين الأول تعيين أمين عام للاتفاق واتخاذ خطوات لتوفير القوات والقدرات العسكرية المتفق عليها ونشرها سريعاً في السعودية وفي المقابل، نقلت رويترز في 8 تشرين الأول عن وزير الخارجية التركي (هاكان فيدان) أن مساهمة أنقرة قيد التحديد وأنها ستتركز في الدعم الدفاعي والتقني مع استبعاد إرسال قوات تركية لتنفيذ هجمات داخل أراضي دولة أخرى وتشير هذه التطورات إلى انتقال الاتفاق من مرحلة الإعلان إلى خطوات مؤسسية وتنفيذية معلنة، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات اكتمال بناء منظومة عسكرية مشتركة.

ينطلق هذا التقدير من سؤال مركزي: إلى أي مدى يستطيع حلف مكة للدفاع المشترك تحويل تقاطع مصالح الدول المشاركة إلى التزام دفاعي ذي مصداقية، وما انعكاسات ذلك على بناء الأمن الإقليمي؟ وتتمثل فرضيته في أن القيمة الاستراتيجية للاتفاق ستحدد بقدرته على الموازنة بين مطلبين متعارضين جزئياً: تعزيز الردع من خلال التزام جماعي واضح، والمحافظة على هامش وطني يسمح لكل دولة بضبط مستوى انخراطها وفق مصالحها وقدراتها وبذلك لا يُقاس أثر الاتفاق بمجرد توقيعه أو إنشاء مؤسساته وإنما بمدى قدرته على تنسيق القرار وتوزيع الأعباء وتفعيل الاستجابة عند ارتفاع كلفة التدخل. وسنفصل ذلك على النحو الآتي:

أولاً: التفسير الاستراتيجي للاتفاق بين تنويع الشراكات وإدارة التباينات

لفهم الاتفاق ينبغي التمييز بين ثلاثة تفسيرات مترابطة لا التعامل معها بوصفها فرضيات يستبعد بعضها بعضاً. يتعلق التفسير الأول بتنويع مصادر الحماية، والثاني بتكامل الموارد والقدرات، أما الثالث فيركز على إدارة

التباينات بين الدول المشاركة. وتختلف قيمة هذه التفسيرات بحسب ما تستطيع الأدلة إثباته، لا بحسب جاذبية كل تفسير في ذاته.

يُفسر تنوع مصادر الحماية سعي الدول إلى توسيع خياراتها الأمنية وعدم حصر قدرتها على الاستجابة في شريك واحد أو ترتيب دفاعي بعينه ومن هذا المنظور، يمكن للاتفاق أن يضيف مساراً للتعاون الدفاعي بين السعودية وتركيا وباكستان، ويوسع فرص تبادل الخبرة والتكنولوجيا والدعم العسكري. لكن هذا لا يثبت أن الدول الثلاث تسعى إلى الاستغناء عن شراكاتها القائمة أو أن الاتفاق يستهدف إقصاء الولايات المتحدة أو إحلال منظومة جديدة محل ترتيبات الأمن السابقة وقد أوضح مسؤول سعودي أن الاتفاق لا يُقصد به إنشاء محور عسكري أو طائفي ولا يحل محل الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف القائمة. وينبغي التعامل مع هذا التصريح بوصفه توضيحاً رسمياً للهدف المعلن، لا دليلاً نهائياً على جميع الآثار الاستراتيجية المحتملة للاتفاق.

أما تكامل الموارد فيستند إلى اختلاف المزايا التي يمكن أن يقدمها كل طرف فالسعودية تمتلك موارد مالية وقدرات دفاعية وموقعاً جغرافياً مهماً في الخليج وتملك تركيا قاعدة صناعية دفاعية وخبرة في تطوير أنظمة عسكرية، بينما تمتلك باكستان مؤسسة عسكرية كبيرة وخبرة ممتدة في التعاون الأمني مع الرياض ومن الممكن أن يتيح جمع هذه الموارد فرصاً لتوسيع التعاون في الدفاع الجوي والتدريب والصيانة والصناعات العسكرية وتبادل المعلومات. غير أن هذا الاحتمال لا يساوي تحقق التكامل العملي؛ إذ يتطلب الأخير توافقاً في نظم الاتصال والقيادة والتدريب والتخطيط والإمداد، فضلاً عن وضوح الصلاحيات القانونية والسياسية. ولذلك فإن تنوع القدرات يمثل مورداً محتملاً للاتفاق وليس دليلاً بحد ذاته على أن الدول الثلاث باتت قادرة على استخدامها ضمن منظومة واحدة.

كما يقدم تفسير إدارة التباينات زاوية أوسع لفهم استمرار الاتفاق وإمكاناته وحدوده. فالدول الثلاث لا تتطابق في موقعها الجغرافي، أو أولوياتها الأمنية، أو علاقاتها بالقوى الكبرى، أو طبيعة التهديدات التي تعدّها مباشرة. وتحتاج السعودية إلى حماية أراضيها ومنشأتها الحيوية وخطوطها الاقتصادية، بينما يتعين على تركيا مراعاة التزاماتها في حلف شمال الأطلسي وحساباتها في محيطها الإقليمي، في حين تواجه باكستان اعتبارات أمنية مرتبطة بجوارها، ولا سيما التنافس مع الهند. وقد يسمح الاتفاق بتعاون انتقائي في المجالات التي تتقاطع فيها المصالح، مع إبقاء مساحة وطنية لتحديد شكل الاستجابة في الحالات الأكثر كلفة.

لهذا، فإن تفسير الاتفاق من خلال إدارة التباينات مقروناً بتنوع الشراكات يتيح فهماً يجمع بين دوافع التعاون وحدوده فالدول قد تتفق على أن تعزيز الدفاع الجماعي يخدم مصالحها، من دون أن تتفق مسبقاً على كل تهديد محتمل أو على مقدار القوة التي ينبغي استخدامها لمواجهة. ولا يعني ذلك أن الاتفاق محكوم بالفشل؛ فقد تكون المرونة سبباً في استمراره. لكنه يعني أن الاستمرار السياسي لا يساوي بالضرورة استعداداً متساوياً للتدخل العسكري.

ويظل هذا الترجيح قابلاً للمراجعة. فإذا ظهرت وثائق تثبت وجود خطط دفاعية موحدة، وقواعد ملزمة لاتخاذ القرار، وتخصيصات قوات متفق عليها، وآليات تشغيل مشتركة خضعت للاختبار، فسوف يصبح تفسير بناء قدرة دفاعية مشتركة أكثر مركزية. أما في ضوء الأدلة المنشورة حتى 15 تشرين الأول 2026، فالأدق هو التعامل مع الاتفاق بوصفه إطاراً دفاعياً يتقدم مؤسسياً، فيما لا تزال درجة تكامله العملياتي بحاجة إلى إثبات.

ثانياً: من التعهد بالدفاع الجماعي إلى مصداقية التنفيذ

1. التطور المؤسسي وحدود دلالة

يمكن تحديد ثلاث محطات أساسية في تطور الاتفاق. تمثلت الأولى في توقيعه في مكة يوم 7 آب 2026، مع إعلان مبدأ اعتبار الاعتداء المسلح على دولة مشاركة اعتداءً على الدول الثلاث. وجاءت الثانية مع الاجتماع الأول للجنة السياسية والدفاعية الاستراتيجية في إسطنبول في 31 آب، بما يشير إلى بدء إنشاء إطار للتشاور المؤسسي. أما الثالثة فتمثلت في الاجتماع الطارئ بالرياض يوم 5 تشرين الأول، الذي أعلن تعيين أمين عام للاتفاق والانتقال إلى إجراءات عملية لتوفير القوات والقدرات المتفق عليها ونشرها سريعاً في السعودية. تكشف هذه المحطات عن تطور يتجاوز الإعلان السياسي الأولي، ولا سيما أن البيان الرسمي الصادر في 5 تشرين الأول لم يقتصر على تجديد الالتزام العام، بل تحدث عن إجراءات لتوفير قدرات عسكرية ونشرها وفق ترتيبات معتمدة والتشريعات الوطنية للدول المشاركة. ومع ذلك، ينبغي الفصل بين أربعة مستويات: وجود الاتفاق، وإنشاء شبكة تأسيس الآلية التي تربط الأطراف وتتيح التنسيق بينها، واتخاذ قرار بتوفير القوات، وإثبات نشر هذه القوات وتشغيلها فعلياً. فكل مستوى يمثل تقدماً مختلفاً، ولا يجوز الاستدلال من تحقق أحدها على اكتمال المستويات الأخرى.

ويترتب على ذلك أن الاتفاق لا يمكن وصفه بأنه مجرد تفاهم سياسي، لأن هناك التزاماً معلناً ومؤسسات وخطوات تنفيذية. وفي الوقت نفسه، لا تسمح المعلومات المنشورة وحدها بوصفه منظومة دفاعية متكاملة، ما لم تتوافر أدلة إضافية على طبيعة القيادة المشتركة، وقواعد الاشتباك، وإجراءات التنسيق، وحجم القوات المخصصة، وآليات تمويلها وإدامة عملها. ولا يعني غياب هذه التفاصيل في المجال العام أنها غير موجودة بالضرورة؛ بل يعني أن تقدير درجة التكامل يجب أن يبقى محدوداً بما يمكن التحقق منه.

2. مستويات المصداقية الردعية

تستمد اتفاقات الدفاع الجماعي جزءاً من قيمتها من تأثيرها في حسابات الخصم المحتمل. فحين يعلن عدد من الدول أن الاعتداء على إحداها سيُعامل باعتباره اعتداءً على الجميع، ترتفع الكلفة المتوقعة للهجوم إذا اقتنع الخصم بأن هذا الإعلان سيجرم إلى استجابة فعلية. لكن هذه النتيجة ليست آلية، لأنها تعتمد على وضوح الالتزامات وعلى تصور الخصم لاستعداد الدول الأخرى لتحمل كلفة الرد.

ويمكن التمييز هنا بين ثلاثة مستويات مترابطة من المصداقية. يتمثل الأول في المصداقية السياسية، أي وضوح التضامن بين الدول واستمرار موقفها المشترك عند وقوع أزمة. ويتعلق الثاني بالمصداقية الدفاعية، أي

الاستعداد لتقديم دعم ملموس، مثل المعلومات الاستخباراتية أو أنظمة الدفاع الجوي أو الإسناد الفني واللوجستي. أما الثالث فهو المصادقية العملية، التي تتطلب وجود إجراءات مسبقة لاتخاذ القرار وتنسيق القوات والاتصالات وتحديد المسؤوليات وسرعة الاستجابة. ولا يعني عدم اكتمال المستوى العملي أن المستويين الآخرين عديمي القيمة. فقد يكون الدعم الاستخباراتي أو الفني أو تعزيز الدفاع الجوي كافياً لرفع كلفة الهجوم وتحقيق غرض دفاعي محدد. غير أن غياب الوضوح بشأن نوع الاستجابة وحجمها وسرعتها يجعل أثر التعهد الجماعي أقل قابلية للتنبؤ، ويمنح الخصم مجالاً لاختبار حدود الالتزام.

وتوضح التصريحات التركية هذه المسألة. فقد أفادت الوكالات الصحفية في 8 تشرين الأول بأن أنقرة كانت تدرس طبيعة الدعم الذي يمكن تقديمه للسعودية مع تركيز محتمل على الدفاع الجوي والحرب الإلكترونية والدعم التقني واستبعاد إرسال قوات لتنفيذ عمليات هجومية داخل أراضي دولة أخرى. كما تشير المعلومات إلى أن المساهمة التركية في تلك المرحلة كانت تُناقش إلى حد كبير في إطار ثنائي، في ظل عدم اكتمال إجراءات المصادقة البرلمانية التركية على الاتفاق ولا ينبغي تفسير هذا الموقف بالضرورة باعتباره تراجعاً عن الالتزام؛ فقد يكون انعكاساً لتعريف تركي محدد لطبيعة الدفاع المشترك، يميز بين مساعدة الدولة المعتدى عليها وبين المشاركة في توسيع العمليات العسكرية. لكنه يكشف في الوقت نفسه عن سؤال جوهري: هل يتفق الأعضاء على تعريف مشترك للتهديد وعلى الحدود الفاصلة بين الدفاع المباشر والعمل العسكري الهجومي؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ستؤثر في قدرة الاتفاق على إنتاج استجابة متوقعة، خصوصاً عندما تتداخل حماية الأراضي مع عمليات عسكرية خارج الحدود.

3. المقارنة بحلف شمال الأطلسي: النص لا يكفي وحده

تتيح المقارنة بحلف شمال الأطلسي تحديد الفارق بين إعلان مبدأ الدفاع الجماعي وبين بناء منظومة قادرة على تطبيقه. فالمادة الخامسة من معاهدة شمال الأطلسي تنص على اعتبار الاعتداء المسلح على عضو اعتداءً على الجميع، لكنها تترك لكل دولة تحديد الإجراءات الذي تراه ضرورياً لمساعدة الدولة المعتدى عليها، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة. وبالتالي، فإن المادة لا تعني إعلان حرب آلية من جميع الأعضاء بمجرد وقوع اعتداء. ولا يتمثل الفارق التحليلي بين الناتو واتفاق مكة في وجود مرونة لدى أحدهما وغيابها لدى الآخر؛ فالمرونة موجودة حتى في المادة الخامسة. إنما يتعلق الفارق بدرجة تراكم المؤسسات والتخطيط الدفاعي والتدريب والمعايير والإجراءات التي تتيح للدول تنسيق استجابتها. ويستند الناتو إلى بنية مؤسسية وعسكرية متراكمة، فيما لا تكفي البيانات العامة المتاحة عن اتفاق مكة حتى التاريخ المرجعي لإثبات وجود بنية مماثلة في القيادة والتخطيط والتشغيل البيئي. وعليه، ينبغي أن تنصب المقارنة على الوظائف لا على التشابه اللفظي. فالسؤال ليس ما إذا كان اتفاق مكة يتضمن صيغة مشابهة للدفاع الجماعي، بل ما إذا كانت الدول الثلاث قد أنشأت آليات تتيح لها الانتقال من التشاور السياسي إلى تقدير مشترك للتهديد، ثم اتخاذ القرار وتوزيع الأدوار وتنفيذ الاستجابة. وهذه الحلقة التي تحدد مقدار المصادقية العملية للاتفاق.

4. قابلية دمج القدرات بوصفها الاختبار العسكري الأهم

تتمثل إحدى المعضلات الأساسية في أن امتلاك الدول موارد عسكرية كبيرة لا يعني بالضرورة قدرتها على استخدامها بفاعلية ضمن منظومة مشتركة. فالتكامل العملياتي يتطلب توافقاً في الاتصالات وتبادل المعلومات وتحديد الأهداف وإجراءات التعرف على القوات الصديقة، فضلاً عن التخطيط اللوجستي والصيانة وتوفير الذخائر وتحديد المسؤولية عن القيادة والسيطرة. وتزداد أهمية هذه المتطلبات في مجالات مثل الدفاع الجوي، حيث تعتمد الفاعلية على سرعة تبادل المعلومات ودقة الإنذار وتنسيق الاعتراضات وتجنب التداخل بين المنظومات. وقد يؤدي غياب الإجراءات المشتركة إلى إبطاء الاستجابة أو زيادة كلفتها، حتى إذا امتلكت كل دولة قدرات متقدمة على المستوى الوطني.

في ضوء ذلك تبرز هنا مسألة قواعد الاشتباك وحدود التصعيد. فقد ترى دولة أن حماية منشأتها الحيوية تستوجب اعتراضاً فورياً أو توسيع نطاق العمل الدفاعي، بينما قد ترى دولة أخرى أن التدخل خارج الحدود ينطوي على مخاطر سياسية وعسكرية لا تتناسب مع مصالحها. وإذا لم تُحدد هذه المسائل مسبقاً، فقد تصبح الأزمة نفسها اختباراً للتوافق بين الأعضاء بدلاً من أن تكون مجالاً لتطبيق خطة مشتركة جاهزة.

لذلك، فإن المعيار الحاسم ليس عدد القوات أو حجم الإنفاق العسكري المجمع، بل مدى قابلية القدرات الوطنية للدمج في إجراءات مشتركة، ومدى وضوح الصلاحيات والقيادة والمسؤوليات. فالموارد تمنح الاتفاق إمكانات، لكن المؤسسات والإجراءات هي التي تحدد مقدار ما يمكن تحويله من هذه الإمكانيات إلى قدرة دفاعية فعلية. ومن الجدير بالذكر بأن الحلف ومتبنياته لا تقتصر دلالاته للدفاع المشترك على الدول الموقعة عليه، إلا أنها تمتد إلى طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية المحيطة به، وهو ما يبرز أهمية التمييز بين اتساع التنسيق الإقليمي واتساع الالتزام الدفاعي. ففي هذا السياق، يكتسب الموقف المصري أهمية خاصة؛ إذ إن مشاركة القاهرة في المشاورات السياسية مع السعودية وتركيا وباكستان يمكن أن توسّع نطاق التفاهم بشأن قضايا الأمن الإقليمي، من دون أن تعني بالضرورة انضمام مصر إلى الحلف أو التزامها بتعهداته العسكرية في المستقبل وقد نشهد انضمامها كما تنبع أهمية هذا الدور من موقع مصر في معادلات الأمن الإقليمي، وارتباط مصالحها باستقرار البحر الأحمر وأمن الملاحة والتطورات في بؤر التوتر الإقليمية. ومن ثم، فإن انخراطها في التنسيق السياسي قد يوفر للحلف مجالاً أوسع للتشاور وبناء المواقف المشتركة، لكنه لا يكفي وحده لإثبات تشكّل منظومة دفاعية إقليمية متكاملة. وينطبق المنطق ذاته على انعكاسات الحلف في حسابات الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فقد يؤدي تطور التعاون بين أعضائه إلى تعديل تقديرات الردع وتوازن القوة لدى الأطراف، إلا أن هذا الأثر يظل مرتبطاً بطبيعة القدرات التي سيجري تطويرها، وآليات اتخاذ القرار، ومدى استعداد الدول المشاركة لتحويل التفاهم السياسي إلى استجابة دفاعية منسقة. وبذلك، لا يُقاس الأثر الإقليمي للحلف بعدد الدول التي تتقاطع مواقفها معه فحسب، بل بمدى تحوّل هذا التقاطع إلى ترتيبات عملية واضحة، مع بقاء الفارق بين التنسيق السياسي والعضوية الدفاعية عاملاً حاسماً في تقدير حدود تأثيره.

يمثل حلف مكة للدفاع المشترك متغيراً إضافياً في حسابات التفكير الاستراتيجي للكيان "الإسرائيلي"، ليس بالضرورة بسبب ما يمتلكه حالياً من قدرة على مواجهة "إسرائيل" عسكرياً، وإنما بسبب احتمال تأثيره في توزيع القوة الإقليمي وفي حرية الحركة التي تستند إليها الاستراتيجية "الإسرائيلية". فقيام إطار يربط السعودية وتركيا وباكستان بتعهد دفاعي مشترك قد يدفع صانع القرار "الإسرائيلي" إلى إعادة تقييم بعض افتراضاته المتعلقة بتماسك البيئة الإقليمية، وحدود قدرة "إسرائيل" على إدارة الأزمات بصورة منفردة، وإمكانية تشكل ترتيبات أمنية لا تمر حصراً عبر شبكات التحالف التقليدية. وفي هذا السياق، تناولت دراسات "إسرائيلية" الاتفاق باعتباره تطوراً يحمل تحديات استراتيجية محتملة، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى اختلاف إدراكات التهديد والأولويات الوطنية بين الدول المؤسسة، بما يحد من افتراض تحوله تلقائياً إلى قوة عسكرية متكاملة. وعليه، فإن الأثر الأهم للحلف في التفكير الاستراتيجي "الإسرائيلي" يتمثل، في مرحلته الراهنة، في دفع "إسرائيل" إلى إدراجه ضمن تقديراتها المستقبلية لتوازن القوة وخيارات الردع والتحالف، بينما يبقى حجم هذا الأثر مرهوناً بمدى انتقال الاتفاق من التعهد السياسي إلى التنسيق العملياتي الفعلي.

في ضوء ما سبق تبرز التحديات الاستراتيجية أمام بناء دفاع جماعي فعال وهي كالآتي:

1. التحدي السياسي - تباين الأولويات وإدراكات التهديد

تتمثل المعضلة الأولى في أن الدول المشاركة قد تتفق على أهمية التعاون الدفاعي، من دون أن تتطابق في تحديد مصادر التهديد أو ترتيبها بحسب الأولوية. فالسعودية قد تركز على حماية أراضيها ومنشأتها الحيوية، بينما توازن تركيا بين التزاماتها الأطلسية ومصالحها في "الشرق الأوسط"، في حين يتعين على باكستان مراعاة متطلبات أمنها في جنوب آسيا. وقد يسمح هذا التباين باستمرار التعاون في المجالات التي تتقاطع فيها المصالح، لكنه قد يصبح مصدراً للخلاف عندما تتطلب الأزمة موقفاً موحداً أو تدخلاً عسكرياً مرتفع الكلفة.

ولا تكمن المشكلة بالضرورة في اختلاف الأولويات، إذ يمكن للتحالفات أن تضم دولاً ذات مصالح متباينة، وإنما في غياب آليات واضحة لإدارة هذا الاختلاف. فإذا لم تتفق الدول مسبقاً على طبيعة الحالات التي تستدعي استجابة مشتركة، فقد يتحول كل تطور أمني إلى تفاوض جديد بشأن حدود الالتزام، وهو ما قد يضعف القدرة على الاستجابة السريعة ويؤثر في مصداقية الردع.

2. التحدي القانوني والمؤسسي - من الالتزام المعلن إلى آليات التنفيذ

إن إعلان مبدأ الدفاع الجماعي لا يحسم وحده الأسئلة المتعلقة بكيفية تفعيله. ففاعلية الاتفاق تتوقف على وضوح تعريف الاعتداء الذي يستدعي الاستجابة، والجهة المخولة بتقدير وقوعه، وآلية اتخاذ القرار، وحدود المساهمة المطلوبة من كل دولة، ومدى ارتباط هذه الالتزامات بالتشريعات والإجراءات الدستورية الوطنية.

وتزداد أهمية هذه المسائل عندما تتفاوت المساهمات المحتملة بين الدعم السياسي والاستخباراتي والفني من جهة، وتوفير القوات أو المشاركة المباشرة في العمليات من جهة أخرى. فكلما بقيت طبيعة المساهمة غير

محددة، اتسعت الفجوة المحتملة بين توقعات الدولة التي تتعرض للاعتداء وما يكون الشركاء مستعدين لتقديمه فعلياً. ومع ذلك، ينبغي عدم اعتبار نقص التفاصيل المنشورة دليلاً قاطعاً على غياب الترتيبات القانونية أو المؤسسية؛ بل يتطلب تقييم هذا التحدي فحص النص الكامل للاتفاق وملاحقه، والقرارات اللاحقة، وإجراءات المصادقة والتنفيذ لدى الدول المشاركة.

3. التحدي العسكري -قابلية دمج القدرات والتشغيل البيني

قد يتيح اختلاف الموارد العسكرية لدى الدول الثلاث فرصاً للتكامل، لكنه يفرض في الوقت نفسه متطلبات فنية وعملية. فالتعاون الدفاعي الفعال يحتاج إلى توافق في نظم الاتصال وتبادل البيانات والإنذار المبكر، وإجراءات القيادة والسيطرة، والتدريب المشترك، والإمداد والصيانة، وقواعد الاشتباك. وتظهر هذه التحديات بوضوح في الدفاع الجوي، إذ لا تكفي وفرة المنظومات إذا لم تتوافر القدرة على دمج بياناتها وتنسيق الاعتراضات وتحديد المسؤوليات بسرعة. كما أن اختلاف العقائد العسكرية ومستويات الجاهزية والتجهيز قد يحد من الاستفادة المتبادلة من القدرات، حتى عندما تتوافر الإرادة السياسية للتعاون. وعليه، فإن السؤال العسكري الأساسي ليس ما إذا كانت الدول المشاركة تمتلك قوات متقدمة، بل ما إذا كانت تستطيع استخدامها ضمن ترتيبات مشتركة في الوقت المناسب، وبما يقلل احتمالات سوء التنسيق ويضمن استمرارية الإسناد خلال الأزمات الممتدة.

4. التحدي الاستراتيجي - الموازنة بين مصداقية الردع وحرية القرار الوطني

يواجه الاتفاق مفاضلة بنيوية بين مطلبين: رفع مصداقية الدفاع الجماعي عبر تحديد الالتزامات بصورة واضحة، والمحافظة على حرية كل دولة في تقدير مصالحها ومخاطر تدخلها. فالتعهد الأكثر تحديداً قد يرفع كلفة الاعتداء المتوقع على الدول المشاركة، لكنه قد يزيد في المقابل مخاطر الانجرار إلى صراع لا يتفق جميع الأعضاء على ضرورته أو على نطاقه. أما الالتزام المرن، فقد يجعل الاتفاق أكثر قدرة على استيعاب اختلاف المصالح، لكنه يترك مجالاً أكبر للشك في طبيعة الاستجابة وحجمها. وتبرز هذه المفاضلة في التمييز بين المساعدة الدفاعية المباشرة والمشاركة في عمليات هجومية أو في عمليات تتجاوز حدود الدولة المعتدى عليها. لذلك، لا يتمثل التحدي في إلغاء المرونة الوطنية، بل في تحديد حد أدنى واضح من الالتزامات المشتركة، مع بيان المجالات التي تظل خاضعة للقرار الوطني. ومن شأن هذا التحديد أن يقلل التباعد بين ما يتوقعه الشركاء وما يستطيع كل طرف التعهد به فعلياً.

5. التحدي المالي والاقتصادي - كلفة بناء القدرات واستدامتها

لا تقتصر كلفة التعاون الدفاعي على شراء الأسلحة أو نشر القوات؛ بل تشمل التدريب والصيانة وتوفير الذخائر وتحديث نظم الاتصال وتبادل المعلومات واستدامة الجاهزية. وقد تبدو بعض هذه التكاليف محدودة عند تأسيس

الاتفاق، لكنها تصبح أكثر أهمية عندما يتطلب التعاون انتشاراً طويلاً الأمد أو استجابة متكررة للأزمات. كما أن اختلاف الموارد المالية والصناعية بين الدول قد يثير أسئلة بشأن توزيع الأعباء، ومدى اعتماد التعاون على التمويل السعودي، أو على توفير تركيا وباكستان الخبرة والقدرات العسكرية، أو على ترتيبات مشتركة لتطوير الصناعات الدفاعية. ولا ينبغي افتراض أن هذا التوزيع قد حُسم بالفعل من دون وثائق تدعمه. وتتمثل المسألة الأساسية في قدرة الدول المشاركة على تحويل التعاون من مبادرات ظرفية إلى التزامات يمكن تمويلها وإدامتها. فإذا لم تتضح آليات توزيع الكلفة، فقد يتقدم التعاون في المجالات الأقل كلفة، بينما يتباطأ في المجالات التي تتطلب استثمارات طويلة الأجل أو استعداداً مستمراً لتحمل أعباء عسكرية.

6. التحدي الإقليمي - احتمالات سوء الإدراك وتصاعد المعضلة الأمنية

قد يؤدي تعزيز التعاون الدفاعي إلى رفع كلفة الاعتداء على الدول المشاركة، لكنه قد يدفع أطرافاً إقليمية أخرى إلى إعادة تقييم بيئتها الأمنية إذا اعتبرت أن الاتفاق يغير موازين القدرات أو يوسع نطاق التنسيق العسكري. وهنا تظهر مفارقة المعضلة الأمنية: فقد تتخذ الدول إجراءات تراها دفاعية، بينما يفسرها طرف آخر باعتبارها مؤشراً إلى زيادة القدرة على الضغط أو التدخل.

ولا يعني ذلك أن الاتفاق سيؤدي حتماً إلى سباق تسلح أو تصعيد إقليمي؛ فهذه نتائج تتوقف على طبيعة القدرات التي سيطورها، والرسائل السياسية المصاحبة لها، ومدى شفافية أهدافه، وردود أفعال الأطراف الأخرى. كما أن الترتيبات الدفاعية قد تسهم في الاستقرار إذا عززت القدرة على حماية الأراضي والمنشآت وقللت فرص نجاح الهجمات. لذلك، ينبغي تقييم أثر الاتفاق في الجمهورية الإسلامية في إيران و"إسرائيل" ودول الخليج والولايات المتحدة وغيرها استناداً إلى السلوك الموثق والتغير الفعلي في القدرات، لا إلى افتراض أن كل تعاون دفاعي يشكل تلقائياً اصطفاً موجهاً ضد طرف محدد.

7. تحدي التوسع والشرعية المؤسسية - من يشارك وما طبيعة التزامه؟

من التحديات المحتملة تحديد حدود الاتفاق وعلاقته بالترتيبات الأمنية الأخرى في المنطقة. فالتوسع في العضوية قد يزيد الموارد والقدرات المتاحة، لكنه قد يضيف أيضاً أطرافاً جديدة ذات أولويات مختلفة، ويجعل التوافق على القرارات أكثر تعقيداً. وفي المقابل، قد يحافظ الإطار المحدود على قدر من التجانس، لكنه يحد من نطاق الموارد والمشاركة الإقليمية.

وتتطلب هذه المسألة التمييز بين العضوية الرسمية، والتنسيق السياسي، والتعاون العسكري الثنائي، والمشاركة في بيانات مشتركة. فهذه الأشكال ليست متكافئة من حيث الالتزامات أو الآثار القانونية. وبناءً عليه، لا ينبغي احتساب أي دولة ضمن الحلف أو نسبة التزامات دفاعية إليها ما لم تثبت ذلك وثيقة رسمية واضحة.

لا تعمل التحديات التي تواجه حلف مكة للدفاع المشترك بصورة مستقلة، بل تتفاعل فيما بينها لتحديد مدى قدرته على التحول إلى بنية دفاعية مؤثرة. فتباين إدراكات التهديد قد يحد من وضوح الالتزامات السياسية،

وغموض الالتزامات قد يعرقل التخطيط العسكري، فيما تؤثر كلفة بناء القدرات واستدامتها في استعداد الدول لتحمل أعباء التعاون على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، قد يرفع تعزيز الردع من كلفة الاعتداء على الدول المشاركة، لكنه قد يثير مخاوف لدى أطراف إقليمية أخرى إذا لم تتضح الحدود الدفاعية للاتفاق. وبذلك، فإن التحدي المركزي لا يتمثل في نقص مورد عسكري بعينه، بل في قدرة الدول المشاركة على بناء صيغة مؤسسية توازن بين وحدة الالتزام ومرونة القرار الوطني، وبين متطلبات الردع وتكاليفه السياسية والعسكرية والاقتصادية. ويظل الحكم على مدى نجاح الاتفاق مرهوناً بالأدلة التي تثبت كفاءة معالجة هذه التحديات، لا بمجرد وجودها أو الإعلان عن الالتزام بتجاوزها.

السيناريوهات المستقبلية ومؤشرات تحققها

لا يتوقف مستقبل اتفاق مكة على نوايا الدول الموقعة وحدها، بل على قدرتها على تحويل الالتزامات السياسية إلى إجراءات مستدامة، وعلى مدى توافقها عندما تتباين تقديرات التهديد أو ترتفع تكاليف التدخل. وبناءً على ذلك، يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات تحليلية، لا بوصفها تنبؤات قطعية، بل مسارات تتوقف على مؤشرات قابلة للرصد.

السيناريو الأول: الانتقال إلى بنية دفاعية مشتركة أكثر تكاملاً

يقوم هذا السيناريو على نجاح الدول الثلاث في استكمال البناء المؤسسي وتحديد المسؤوليات وتطوير إجراءات تنسيق عسكري قابلة للاختبار. وفي هذه الحالة، يمكن أن يتجاوز الاتفاق وظيفته السياسية ليصبح إطاراً أكثر فاعلية للدفاع الجماعي، ولا سيما في مجالات الإنذار المبكر والدفاع الجوي وتبادل المعلومات والتدريب.

مؤشرات التحقق:

1. نشر معلومات رسمية واضحة عن صلاحيات مؤسسات الاتفاق وآليات اتخاذ القرار.
 2. الإعلان عن تدريبات مشتركة واختبارات تشغيل بيني ذات أهداف محددة.
 3. إثبات تخصيص قوات أو قدرات وفق ترتيبات معروفة، مع توضيح آليات الإدامة والإسناد.
 4. ظهور استجابة منسقة عند وقوع أزمة، مع تحديد مساهمة كل طرف.
- الشرط المحوري: توافق سياسي مستمر تدعمه ترتيبات عسكرية قابلة للتنفيذ.

السيناريو الثاني: استمرار التنسيق الدفاعي المحدود

في هذا المسار، تستمر المؤسسات والاجتماعات والتعاون الفني، لكن كل دولة تحتفظ بهامش واسع لتحديد نوع مساهمتها وحجمها وتوقيتها. وقد يكون هذا النمط كافياً لتعزيز التعاون في مجالات محددة، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى قيام منظومة عملياتية موحدة أو إلى استجابة عسكرية متطابقة في جميع الأزمات.

مؤشرات التحقق:

1. استمرار الاجتماعات الرسمية من دون نشر تفاصيل كافية عن القيادة المشتركة.

2. تركيز التعاون على التدريب والتكنولوجيا والدعم الفني والاستخباراتي.
 3. اختلاف طبيعة المساهمة العسكرية بين الأعضاء تبعاً لكل أزمة.
 4. استمرار الاعتماد على الترتيبات الثنائية لتنفيذ جانب مهم من التعاون.
- الشرط المحوري: بقاء المصالح المشتركة كافية لاستمرار التعاون رغم محدودية الاندماج العسكري.

السيناريو الثالث: التعثر المؤسسي أو اتساع التباينات

يتحقق هذا المسار إذا لم تتحول القرارات المعلنة إلى ترتيبات مستدامة، أو إذا اختلفت الدول على تعريف التهديد وحدود الاستجابة المطلوبة، أو إذا ارتفعت كلفة الالتزام إلى مستوى يجعل المساهمات الفعلية أقل من التوقعات السياسية التي أنشأها الاتفاق.

مؤشرات التحقق:

1. تأخر تنفيذ القرارات المؤسسية أو غياب تقدم موثق في ترتيباتها.
 2. تكرار التصريحات المتباينة بشأن حدود المساهمة العسكرية.
 3. استمرار الغموض حول التمويل وتخصيص القدرات وصلاحيات اتخاذ القرار.
 4. ظهور أزمات تكشف عدم توافق الأعضاء على طبيعة الاستجابة أو حجمها.
- الشرط المحوري: اتساع الفجوة بين الالتزام المعلن والاستعداد الفعلي لتحمل تكاليفه.
- ولا تسمح الأدلة المتاحة حتى منتصف تشرين الأول 2026 بتحديد مسار مستقبلي على نحو قطعي. لكن يمكن تحديد معيار التمييز بين السيناريوهات: ليس عدد الاجتماعات أو التصريحات، بل مدى التقدم القابل للتحقق في اتخاذ القرار وتنسيق القدرات والاستجابة للأزمات. كذلك، لا ينبغي اعتبار استمرار التعاون المحدود فشلاً بالضرورة؛ فقد يحقق أهدافاً دفاعية معينة من دون أن يتحول إلى تحالف متكامل. ويعتمد الحكم على النتائج على الأهداف التي حددتها الدول لنفسها وعلى ما تنفذه فعلياً.

التوصيات لصانع القرار العراقي

ينبغي أن تستند المقاربة العراقية إلى متابعة مؤسسية للاتفاق، لا إلى مواقف مسبقة من الدول المشاركة أو من الأطراف التي قد تتأثر به. ويمكن ترجمة ذلك إلى خمسة مسارات عملية:

1. إنشاء آلية متابعة استراتيجية دورية: تتولى رصد البيانات الرسمية ومخرجات الاجتماعات والتطورات في البنية المؤسسية والعسكرية للاتفاق، مع الفصل بين التعهدات المعلنة والإجراءات التي ثبت تنفيذها.
2. إعداد تقدير دوري لأثره في الأمن الوطني العراقي: يركز على أمن الحدود والمجال الجوي والمنشآت الحيوية والطاقة والتجارة، ويحدد قنوات التأثير المباشرة وغير المباشرة، بدلاً من افتراض أن الاتفاق يغير البيئة الأمنية العراقية تلقائياً.

3. توسيع الحوار الأمني متعدد الاتجاهات: الحفاظ على قنوات اتصال مع السعودية وتركيا وباكستان، بالتوازي مع العلاقات العراقية القائمة مع الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية في إيران وسائر الأطراف الإقليمية، بما يساعد على فهم أهداف الاتفاق وحدود التزاماته وتقليل مخاطر سوء التقدير.
4. تحديد مجالات التعاون الممكنة وفق الاحتياجات العراقية: دراسة فرص التعاون في الإنذار المبكر والدفاع الجوي والتدريب والصناعات الدفاعية، عند ثبوت وجود منفعة عملية، مع مراعاة السيادة الوطنية والكلفة المالية والآثار الدبلوماسية.
5. تجنب الاصطفاف قبل اكتمال التقدير: عدم التعامل مع الاتفاق باعتباره موجهاً ضد الجمهورية الإسلامية في إيران أو "إسرائيل" أو الولايات المتحدة من دون أدلة واضحة، وعدم افتراض أن الانضمام إليه أو معارضته هو الخيار الوحيد المتاح للعراق. فالمعيار هو مقدار ما يحققه كل خيار من أمن ومصلحة وطنية، وما يرتبه من تكاليف ومخاطر.

خاتمة

يكشف اتفاق مكة للدفاع المشترك عن محاولة لتطوير إطار أمني يجمع السعودية وتركيا وباكستان على أساس الالتزام بالدفاع الجماعي وتوسيع التعاون الدفاعي. وتمثل خطوات التأسيس المؤسسي والاجتماع الطارئ في الرياض في تشرين الأول 2026 تطوراً يتجاوز الإعلان الأولي، ولا سيما مع تعيين أمين عام وإعلان إجراءات لتوفير قوات وقدرات عسكرية. غير أن هذه الخطوات لا تحسم بعد مدى تكامل المنظومة العسكرية أو درجة الاستجابة التي يمكن توقعها من كل عضو في أزمة فعلية.

وتشير المقاربة التحليلية إلى أن إدارة التباينات، مقترنة بتنويع الشراكات، هي زاوية تفسيرية أساسية لفهم الاتفاق؛ لأنها تفسر دوافع التعاون، وفي الوقت نفسه تفسر الحاجة إلى الحفاظ على مساحة وطنية لتحديد المساهمة العسكرية. فالدول الثلاث قد تتفق على أهمية الردع المشترك، لكنها لا تتطابق بالضرورة في تقدير التهديدات أو في استعدادها لتحمل تكاليف التدخل. وقد تكون المرونة عاملاً مساعداً على استمرار الاتفاق، لكنها قد تحد من وضوح الاستجابة إذا لم تُحدد حدودها وآلياتها مسبقاً.

كذلك، لا يثبت الاتفاق بذاته قيام محور إقليمي جديد، أو تراجع دور الولايات المتحدة، أو استهداف واضح للجمهورية الإسلامية الإيرانية أو الكيان "الإسرائيلي"، أو نشوء منظومة أمن إقليمية موحدة. فهذه النتائج تحتاج إلى أدلة إضافية تتعلق بتغير توزيع القدرات، وطبيعة الالتزامات، ومستوى التنسيق العملي، وسلوك الدول المشاركة في الأزمات اللاحقة في المستقبل. أما بالنسبة إلى العراق، فإن المصلحة الأساسية تتمثل في متابعة هذه التطورات وتقدير آثارها وفق المصالح الوطنية، مع تجنب الاستنتاجات المتعجلة أو الاصطفافات غير المحسوبة. وعليه، فإن الشرط الاستراتيجي الحاسم لتحول اتفاق مكة إلى بنية دفاعية مؤثرة هو قدرة أعضائه على تحويل الالتزام السياسي إلى قواعد متفق عليها ومختبرة لاتخاذ القرار وتوزيع الأعباء وتنسيق الاستجابة العسكرية، مع

استمرار التوافق عندما ترتفع كلفة التدخل. فإذا تحقق ذلك، أمكن للاتفاق أن يرفع مستوى الردع الجماعي ويمنح الدول المشاركة قدرة أكبر على إدارة الأزمات. أما إذا بقيت آليات التنفيذ محدودة أو ظلت حدود الالتزام موضع اختلاف، فقد يحتفظ الاتفاق بقيمة سياسية ودفاعية، من دون أن يحقق مستوى التكامل الذي تتطلبه منظومة دفاع جماعي متماسكة.